

Distr.: General
31 January 2018
Arabic
Original: English

بيان من رئيس مجلس الأمن

في الجلســـة ٨١٧٢ التي عقدها مجلس الأمن في ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٨، أدلى رئيس مجلس الأمن باســم المجلس بالبيان التالي فيما يتعلق بنظر المجلس في البند المعنون ''تقارير الأمين العام عن السودان وجنوب السودان'':

''يرحب مجلس الأمن بالتحســـن الذي شـــهدته الحالة الأمنية، وكذلك باســـتمرار عدم وقوع اشتباكات مسلحة بين قوات الحكومة والمعارضة المسلحة، إضافة إلى تمديد فترة وقف الأعمال العدائية من جانب واحد التي تعهد بها كلا الجانبين. ويرحب مجلس الأمن أيضـا بالتحســن الذي شــهدته الحالة الإنســانية، بما في ذلك تحسّــن إيصــال المســاعدات الإنســانية إلى جميع أنحاء دارفور وعودة أكثر من ٠٠٠ ٥ لاجئ خلال الأشهر الأخيرة من تشاد وجمهورية أفريقيا الوسطى.

''ولا يزال مجلس الأمن يشـــعر بالقلق من التحديات الكبيرة التي لا تزال قائمة، ولا ســـيما من التحدي المتمثل في ضـمان إيجاد حلول دائمة للمشـردين داخليا في دارفور البالغ عددهم ٢,٧ مليون شـخص، ولكنه يحيط علما بعدم تشـريد أي أشـخاص إضــافيين خلال فترة التقييم بالقرب من مواقع الأفرقة المغلقة. ويكرر مجلس الأمن مطالبة جميع أطراف النزاع في دارفور بتهيئة الظروف المؤاتية التي تسمح بعودة اللاجئين والمشـردين داخليا بصـورة طوعية ومسـتنيرة وآمنة وكريمة ومسـتدامة. ويشـيد مجلس الأمن بإعلان حكومة السـودان عن رغبتها في معالجة تحدي المشـردين داخليا بشـكل دائم وعن اعتزامها القيام بذلك؛ ويشـــدد المجلس على أن أي عودة ينبغي أن تكون آمنة وطوعية وأن تتم وفقا للقانون الدولي الســاري، ويدعو إلى تعزيز التعاون بين الحكومة والمجتمع الدولي، وذلك ســعيا لإيجاد حلول دائمة تحفظ كرامة المشردين داخليا.

''ورغم التدني الملحوظ في حدة النزاعات القبلية، لا يزال مجلس الأمن يشـــعر بالقلق من أنها تشـــكل أحد مصـــادر العنف في دارفور، ويعرب عن قلقه من أن تحســـن الحالة الأمنية العامة لم يُترجم إلى انخفاض تناسـبي في مستوى انتهاكات وتجاوزات حقوق الإنسـان، مثل العنف الجنسـي والجنسـاني، والانتهاكات الجســيمة في حق الأطفال، التي تُرتكب دون عقاب. ويلاحظ المجلس أيضـــا زيادة تدريجية في عدد التحقيقات التي فتحتها المؤسسات القضائية.

''ويلاحظ مجلس الأمن أنه بعد مضـــي ســـت ســنوات على اعتماد وثيقة الدوحة للســلام في دارفور، لم يتمكن أهل دارفور بعدُ من الاستفادة بشكل تام من الواقع السياسي والحيز التشريعي اللذين أنشــأهما هذا الاتفاق، نظرا لأن تنفيذ أحكامه لا يزال متفاوتا وغير مســتدام. ويعيد مجلس الأمن تأكيد





دعمه لوثيقة الدوحة باعتبارها إطارا صالحا لعملية السلام في دارفور. وبينما يحث مجلس الأمن على الإسراع بتنفيذها، ولا سيما بتنفيذ قانون الأراضي والأحكام المتعلقة بالتعويضات وتهيئة بيئة مؤاتية لعودة المشردين داخليا واللاجئين، يطالب المجلس بأن تكفّ الجماعات المسلحة غير الموقّعة على وثيقة الدوحة عن عرقلة تنفيذها، ويشجع العملية المختلطة وفريق الأمم المتحدة القطري على مواصلة المشاركة الكاملة في دعم تنفيذ وثيقة الدوحة. ويرحب مجلس الأمن بتوقيع حكومة السودان والحركات المسلحة على خريطة الطريق التي وضعها فريق الاتحاد الأفريقي الرفيع المستوى المعني بالتنفيذ، ويحث جميع الأطراف على الإسراع بإحراز تقدم في تنفيذ خريطة الطريق، بما في ذلك التوقيع على اتفاقات وقف الأعمال العدائية واتفاقات المساعدة الإنسانية بين الأطراف انسجاما مع المرحلة الأولى من خريطة الطريق، ويحث كذلك الجماعات غير الموقّعة على خريطة الطريق على التوقيع عليها دون إبطاء.

”ويشير مجلس الأمن إلى أنه أذن في قراره ٢٣٦٣ (٢٠١٧) بإعادة تشكيل العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور على مرحلتين عملا بما ورد في التقرير الخاص للأمين العام ورئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي المؤرخ ١٨ أيار/مايو ٢٠١٧ (S/2017/437)، ويشيد بالعملية المختلطة على إنهائها بنجاح للمرحلة الأولى من إعادة تشكيل البعثة بالتعاون مع حكومة السودان. وبينما يلاحظ المجلس أنه لم يجر الإبلاغ عن أي آثار سلبية حتى الآن، فهو يسلّم بأن الوقت لا يزال مبكرا للتوصل إلى استنتاجات بشأن الأثر الكامل لإعادة تشكيل العملية المختلطة. ويحيط المجلس علما بالاستنتاج الذي ورد في التقييم بأن إغلاق مواقع الأفرقة قد تسبب في حدوث ثغرة في نظم الإنذار المبكر المصمّمة لمنع ارتكاب انتهاكات وتجاوزات لحقوق الإنسان وأثّر على أنشطة العملية المختلطة في مجال بناء القدرات، كما حدّ من قدرة العملية المختلطة على التحقّق من صحة الادعاءات المتعلقة بارتكاب انتهاكات وتجاوزات لحقوق الإنسان. ولذلك، يطلب مجلس الأمن إلى العملية المختلطة وفريق الأمم المتحدة القطري أن يواصلا رصد تأثير إعادة التشكيل على الحالة في الميدان عن كثب، بما في ذلك التأثير على تحاور العملية المختلطة مع أطراف النزاع، وقدرات الإنذار المبكر، ورصد حقوق الإنسان والإبلاغ عنها، والتطورات المتعلقة بسيادة القانون، وأن يطلعا مجلس الأمن على أي آثار ضارة في حينها. ويشدد مجلس الأمن على أهمية الحكم الرشيد وعلى أهمية إنشاء مؤسسات ذات مصداقية، بسبل من بينها تعزيز قدرة سلطات الولايات والجهات الفاعلة المحلية الأخرى على توفير الحماية الفعلية للمدنيين. ويؤكد مجلس الأمن أيضا على أهمية معالجة الأسباب الجذرية للنزاع بشكل تام، بما في ذلك إدارة الأراضي والمياه والموارد الأخرى سعيا إلى إقامة سلام دائم سرعان ما سيعود بمنافع حقيقية على أهل دارفور. ويشدد المجلس كذلك على أهمية إدماج منظور جنساني في جميع الخطط الانتقالية.

”ويدعو مجلس الأمن الجهات المانحة والسلطة الإقليمية في دارفور وحكومة السودان إلى إتاحة الموارد المالية اللازمة للوصول إلى المحتاجين. ويشدد المجلس على أنه ينبغي للدول الأعضاء في الأمم المتحدة أن تنظر إلى التمويل المخصص لتوحيد جهود بناء السلام في دارفور على أنه مسألة سياسية ذات أولوية بالغة لحماية الاستثمارات في السلام ولتفادي عودة النزاع. وإلى جانب التشديد على أهمية توفير ما يكفي من الموارد لفريق الأمم المتحدة القطري، يرحب المجلس بمساعي العملية المختلطة وفريق الأمم المتحدة القطري الجارية لوضع استراتيجية مشتركة لجمع الأموال من أجل تنفيذ الإطار الاستراتيجي المتكامل (٢٠١٧-٢٠١٩) تحدد الأولويات المشتركة لتحقيق سلام مستدام في دارفور. ويحث المجلس أيضا حكومة السودان والسلطات المحلية على كفالة تهيئة بيئة مؤاتية للقيام بتلك الأنشطة، بما في ذلك بتحسين إمكانية وصول الجهات الفاعلة الإنمائية.

”ويرحب مجلس الأمن بموافقة حكومة السودان الخطية في ٨ كانون الثاني/يناير على افتتاح قاعدة مؤقتة للعلمية المختلطة في قولو بجبل مرة من أجل دعم الجهود الإنسانية المنقذة للأرواح ولحماية المدنيين. ولكن مجلس الأمن يعرب عن أسفه لأن تأخر موافقة حكومة السودان تسبب في تأخر تنفيذ الجدول الزمني لافتتاح هذه القاعدة كما هو مبين في التقرير الخاص للأمين العام ورئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي المؤرخ ١٨ أيار/مايو ٢٠١٧ (S/2017/437) الذي أيده القرار ٢٣٦٣ (٢٠١٧). ويرحب المجلس بمذكرة التفاهم التي وقّعتها العملية المختلطة وحكومة السودان بشأن فتح قاعدة عمليات مؤقتة في قولو ونقل الأراضي اللازمة، ويدعو حكومةَ السودان إلى أن تتعاون، بناءً على موافقتها الصريحة ومذكرة التفاهم ونقل هذه الأراضي، لضمان تفادي حدوث أي تأخير إضافي في إنشاء العملية المختلطة لهذه القاعدة وتشغيلها لها.

”ويشير مجلس الأمن إلى الاستنتاج الوارد في تقرير التقييم الذي يفيد بأن برنامج جمع الأسلحة الذي أطلقته الحكومة يساعد، حسب ما ورد في بلاغات، على تهيئة الظروف الملائمة لزيادة تحسين الوضع الأمني في دارفور خارج عواصم الولايات، ويشدد على أهمية تنسيق حكومة السودان مع العملية المختلطة ومع ممثلي المشردين داخليا بشأن هذا البرنامج؛ ويرحب مجلس الأمن بإنشاء لجنة ثلاثية لجمع الأسلحة في مخيم كلمة؛ ويشجع هذه الأطراف بقوة على تعزيز التعاون فيما بينها عندما تشرع في جمع الأسلحة في مختلف أنحاء دارفور. ويشدد المجلس أيضا على ضرورة أن تقترن حملة جمع الأسلحة الشاملة ببرنامج شامل لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، وعلى أن يجري ذلك في ظل الاحترام التام لقانون حقوق الإنسان الدولي والقانون الإنساني الدولي مع إيلاء اهتمام تام لاحتياجات النساء والأطفال.

”ومع اقتراب موعد انتقال العملية المختلطة إلى المرحلة الثانية (٣١ كانون الثاني/يناير – ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٨) من إعادة تشكيلها، يؤيد مجلس الأمن التوصية الواردة في تقرير التقييم بأنه نظرا للحالة الأمنية في مخيم كلمة وما يترتب عنها من احتياجات تشغيلية، سيتعيّن إدخال بعض التعديلات على المرحلة الثانية من إعادة التشكيل لإتاحة استمرار الوجود العسكري في مخيم كلمة حتى نهاية المرحلة الثانية وأن يجري تسليم مخيم كلمة إلى وحدات الشرطة المشكلة التابعة للعملية المختلطة في نهاية المرحلة الثانية من عملية إعادة التشكيل. ويطلب مجلس الأمن إلى الأمين العام أن يواصل عرض آخر المستجدات في تقاريره المنتظمة التي يقدمها كل ٦٠ يوما بشأن الحالة في مخيم كلمة، والتطورات العامة المتعلقة بإيصال المساعدات الإنسانية، وحالة حقوق الإنسان، وسيادة القانون.

”ويؤيد مجلس الأمن كذلك توصية رئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي والأمين العام بإجراء استعراض قبل تجديد ولاية العملية المختلطة في حزيران/يونيه ٢٠١٨ للنظر في مفهوم جديد للبعثة بعد تعديل أولوياتها. ويطلب المجلس تقديم تقرير خطي عن هذا الاستعراض بحلول ١ حزيران/يونيه ٢٠١٨، ويطلب كذلك تضمين هذا التقرير ما يلي: تقييما للتقدم المحرز صوب تنفيذ المرحلة الثانية، ولا سيما لأثر هذه المرحلة على مجالات تسليم العملية المختلطة للمهام العسكرية إلى وحدات الشرطة المشكلة؛ وآخر المستجدات بشأن الحالة في المناطق التي انسحبت العملية المختلطة منها خلال المرحلة الأولى، بما في ذلك بشأن الاحتياجات من الحماية وبشأن انتهاكات وتجاوزات حقوق الإنسان؛ وتعاون حكومة السودان مع العملية المختلطة، بما في ذلك فيما يتعلق بإنشاء وتشغيل قاعدة العمليات المؤقتة في قولو؛ وحرية تنقل العملية المختلطة؛ والنظر في مفهوم جديد للبعثة مع أولويات معدّلة تعكس الاتجاهات الأخيرة والحالة في الميدان. وينبغي أن يتضمن التقرير أيضا تقييما لتنفيذ العملية المختلطة لولايتها ولأولوياتها الاستراتيجية على النحو المبين في قراره ٢٣٦٣ (٢٠١٧)، وكذلك تقييما للتقدم المحرز صوب معالجة الأسباب الجذرية للنزاع“.